

صائفة 2026: خسائر المؤسسات جراء انقطاعات التيار الكهربائي

- 96% من المؤسسات تعرّضت لانقطاعات في التيار الكهربائي، ما أدى إلى خسارة 13 يوماً من النشاط في المعدل وإلى تأجيل مشاريع استثمارية.

ينشر المعهد العربي لرؤساء المؤسسات نتائج استبيانته حول التداعيات الاقتصادية لانقطاعات التيار الكهربائي المسجلة خلال شهري جويلية وأوت 2026. ويكشف الاستبيان، الذي أجري على مؤسسات صناعية وتجارية ومؤسسات خدمات، حجم الاضطرابات التي تعرّضت لها المؤسسات، وكلفة توقّف النشاط، والضغط المسببة على قدراتها على الاستثمار. وتُبرز بالخصوص خطر لجوء المؤسسات إلى تعبئة مواردها لتأمين تزودها بالكهرباء، على حساب استثماراتها المرتبطة بالإنتاج.

سياق الاستبيان وهدفه

السياق

خلال صائفة 2026، طالت اضطرابات التزود بالكهرباء والماء المؤسسات، ممّا طرح تساؤلات حول تداعياتها على النشاط الاقتصادي وعلى سير النسيج الإنتاجي.

الهدف

قياس انعكاسات هذه الاضطرابات انطلاقاً من تصريحات المؤسسات الناشطة في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات، بهدف تقدير خسائر النشاط وتقييم تداعياتها الاقتصادية.

أهم الأرقام

1269,6 مليون دينار

الكلفة التقديرية لتوقّف نشاط المؤسسات المستجوبة.

13 يوماً

من النشاط الضائع في المعدل؛ و 29% من المؤسسات المستجوبة صرّحت بخسارة 20 يوماً على الأقل.

96%

من المستجوبين صرّحوا بتعرّضهم لانقطاعات في التيار الكهربائي، من بينهم 58,3% عدّة مرات في اليوم.

1%

من المؤسسات لديها مطالب تعويض قيد الدرس أو مرفوضة. ولم تؤكّد أي مؤسسة مستجوبة حصولها على تعويض.

51,9%

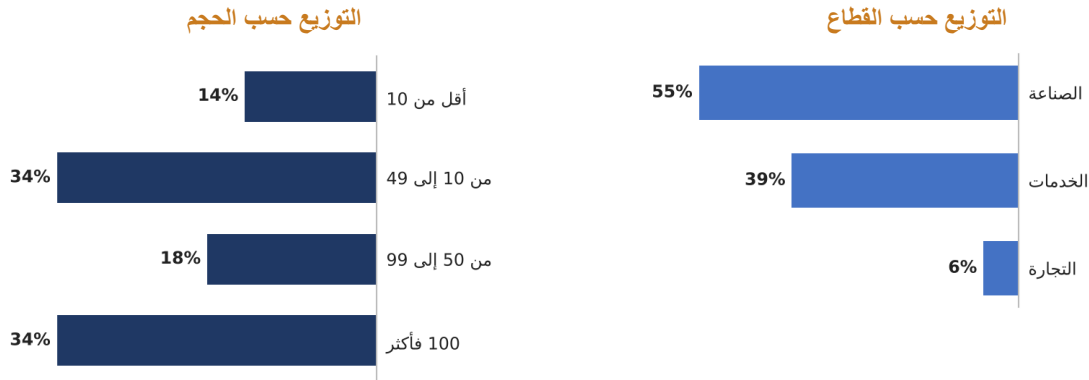
من المستجوبين قرروا تأجيل مشاريعهم الاستثمارية.

63,5%

من المؤسسات صرّحت بتراجع رقم معاملاتها، وهي نسبة تبلغ 8% في قطاع الصناعة.

خصائص المؤسسات المستجوبة

تتكوّن العيّنة بنسبة 55% من مؤسسات صناعية، و39% من مؤسسات خدمات، و6% من مؤسسات تجارية. ومن حيث الحجم، تمثّل المؤسسات التي تشغّل ما بين 10 و49 أجيراً وتلك التي تشغّل 100 أجيراً فأكثر 34% من العيّنة لكلّ منهما. وعلى المستوى التجاري، 37,5% من المؤسسات مصدرّة كلياً، و37,5% تنشط حصرياً في السوق المحلية، و25% مصدرّة جزئياً.



الوضعية إزاء التصدير

النسبة	الصف
37,5%	مصدرّة كلياً
37,5%	السوق المحلية فقط
25,0%	مصدرّة جزئياً

انقطاعات شبه معيّنة وما يصل إلى 20 يوماً من النشاط الضائع

إجمالاً، صرّح 96% من المستجوبين بتعرّضهم لانقطاعات في التيار الكهربائي، من بينهم 58,3% عدّة مرات في اليوم. وعلى امتداد الشهرين المدروسين، بلغ معدّل الخسارة 13 يوماً من النشاط. وصرّحت قرابة ثلاث مؤسسات من كلّ عشرة (29%) بخسارة 20 يوماً على الأقل، أي ما يعادل شهر عمل كاملاً. كما طالبت التّداعيات التجهيزات، إذ أفاد قرابة ثلثي المستجوبين بحدوث أضرار مادية، لا سيّما في المحركات والضواغط وآلات الإنتاج، تليها المعدّات الإعلامية والخوادم الإلكترونية.

كما كانت الانعكاسات التجارية هامّة. فقد صرّحت 63,5% من المؤسسات بتراجع رقم معاملاتها، وهي نسبة تبلغ 83% في قطاع الصناعة. ومن بين المؤسسات المصدرّة، صرّحت 29,4% بعدم احترام الآجال، مع خطايا تأخير أو خسارة حريف، في حين لجأت 8,3% إلى المناولة أو التوريد لتدارك الاضطرابات. ومن جهة أخرى، أفادت 30,5% من المؤسسات بارتفاع كلفة مدخلاتها، في حين تطلّ الزيادات في أسعار البيع نادرة.

خسائر بقيمة 1276 مليون دينار مرتبطة بتوقّف النشاط

تقدّر الخسائر في القيمة المضافة المباشرة المرتبطة بتوقّف الأنشطة الناجم عن انقطاعات التيار الكهربائي، بالنسبة للمؤسسات بـ 1269,6 مليون دينار. وتنتوّج هذه الخسائر بين الصناعات المعملية بـ 671,5 مليون دينار، والخدمات بـ 316,1 مليون دينار، والتجارة بـ 282,1 مليون دينار. ولا تشمل هذه التقديرات الأضرار الأخرى، على غرار الأضرار المادية التي لحقت بالتجهيزات، وخسارة الحرفاء، والخطايا المحتملة.

قبل صائفة 2026، لم تكن 56% من المؤسسات المستجوبة تمتلك تجهيزات احتياطية. وإثر الانقطاعات، تعتزم 74% منها الاستثمار خلال الاثني عشر شهراً القادمة لتأمين تزودها بالكهرباء. ومن بين هذه المؤسسات، أفادت 18% بأن القرار قد أُتخذ، و56% بأن الاستثمار لا يزال قيد الدرس. وبالتوازي مع ذلك، صرّحت 51,9% من المؤسسات بتأجيل مشروع استثماري.

ويرى المعهد العربي لرؤساء المؤسسات أنّ هذه النتائج تكشف عن خطر يهدّد القدرة التنافسية للمؤسسات. فالنفقات المخصّصة لتأمين النشاط (مولّدات كهربائية، ومنشآت فولطاضوئية، وبطاريات، وغيرها من التجهيزات الاحتياطية) قد تستنزف موارد على حساب الاستثمارات الإنتاجية. وإن كانت هذه الحلول تُمكن من الحدّ من التعرّض للانقطاعات، فإنّ كلفتها تُثقل كاهل المؤسسات، وتتوقّف نجاعتها على الحاجيات من الكهرباء، والظروف الفتيّة للاستعمال، والقدرات التمويلية. وتطلّ الأفاق مثيرة للقلق: إذ تتوقّع جميع المؤسسات المستجوبة التي أبدت رأيها تركزّ الضغوط على المنظومة الكهربائية سنة 2027.

تعويضات لم تتأكّد بعد

لم تؤكّد أيّ مؤسسة مستجوبة حصولها على تعويض عن تداعيات انقطاعات التيار الكهربائي. ومن جهة أخرى، صرّحت 1% من المؤسسات بأنّ لديها مطالب تعويض قيد الدرس أو مرفوضة. وتطرح هذه النتائج مسألة التكفّل بالأضرار التي لحقت بالمؤسسات ومدى نجاعة آليات التعويض، وتدعو إلى توضيح الإجراءات المعمول بها وإلى التمييز بين الأضرار المصرّح بها، والمطالب قيد المعالجة، والمطالب المرفوضة، والتعويضات المصروفة فعلياً.

للاتصال

الشارع الرئيسي، نهج بحيرة توركانا، 1053 ضفاف البحيرة،
تونس
البريد الإلكتروني: contact@iace.org.tn
الهاتف: 36 251 664

حول المعهد العربي لرؤساء المؤسسات

منذ سنة 1984، يضع المعهد العربي لرؤساء المؤسسات (IACE)، وهو مركز تفكير اقتصادي مستقلّ، المؤسسة في صميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس وفي المنطقة.